دور الشرطة المجتمعية في تعزيز الأمن المجتمعي خلال الأزمات في العراق

The Role of Community Policing in Enhancing Community Security During Crises in Iraq

العقيد
مناور خلف عبد مناور
وزارة الداخلية
وكالة الوزارة لشؤون الشرطة
مديرية الشرطة المجتمعية

Colonel
Manawir Khalaf Abdul Manawir
Ministry of Interior
Undersecretary for Police Affairs
Community Policing Directorate

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

مستخلص البحث:

تواجه المجتمعات المعاصرة تحدياتٍ متزايدةً في ظلِّ تكرار الأزمات الأمنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلّب أنماطًا جديدةً في العمل الأمني تقوم على الشراكة مع المجتمع، وليس على القوة فقط. وفي هذا السياق، برزت الشرطة المجتمعية كأحد أهم الأساليب الأمنية الحديثة التي تركّز على بناء الثقة بين المواطن ورجل الأمن، وتعزيز التعاون المشترك في مواجهة الأزمات.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الفاعل للشرطة المجتمعية في تعزيز الأمن المجتمعي أثناء الأزمات، من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة بالأمن المجتمعي والشرطة المجتمعية، واستعراض آليات تدخل الشرطة المجتمعية في أوقات الأزمات، مثل التوعية، والتهدئة، والوساطة، والاستجابة السريعة.

كما يناقش البحث التحديات التي تواجه هذا النوع من العمل، مثل نقص الموارد البشرية والمادية، وضعف التنسيق مع باقي المؤسسات، والفجوة أحيانًا بين المواطن ورجل الأمن. ويخلص البحث إلى مجموعةٍ من التوصيات، من أبرزها: تعزيز التدريب التخصصي لمنتسبي الشرطة المجتمعية، وتوسيع دائرة التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وتضمين الشرطة المجتمعية في الخطط الوطنية لإدارة الأزمات، بما يحقّق أمنًا إنسانيًا مستدامًا يرتكز على الثقة والشراكة.

Abstract

Contemporary societies face increasing challenges in light of recurring security, health, economic, and social crises, which require new models of security work based on partnership with the community, rather than force alone. In this context, community policing has emerged as one of the most important modern security approaches, focusing on building trust between citizens and security personnel and enhancing cooperation in the face of crises.

This research aims to highlight the active role of community policing in enhancing societal security during crises by analyzing concepts related to societal security and community policing and reviewing community policing intervention mechanisms in times of crisis, such as awareness raising, de-escalation, mediation, and rapid response.

The research also discusses the challenges facing this type of work, such as a lack of human and material resources, poor coordination with other institutions, and the gap that sometimes exists between citizens and security personnel. The research concludes with a set of recommendations, most notably: strengthening specialized training for community police officers, expanding cooperation with civil society organizations, and including community policing in national crisis management plans, in order to achieve sustainable human security based on trust and partnership.

المقدمة

في ظلِّ ما يشهده العراق من أزماتٍ متكرّرةٍ ومتداخلة، سواء كانت أمنيةً أو اجتماعيةً أو صحيةً، باتت الحاجةُ ماسّةً إلى تطوير أنماطٍ غير تقليديةٍ من العمل الأمني، تتجاوز المفهوم الكلاسيكي للقوة والردع، وتتجه نحو الأمن الوقائي والشراكة المجتمعية. ومن هنا برزت الشرطةُ المجتمعيةُ بوصفها أحدَ الأساليبِ الأمنيةِ الحديثة التي تهدف إلى بناء الثقة وتعزيز التواصل بين المواطن ورجل الأمن، وهو ما يجعلها فاعلًا محوريًّا في إدارة الأزمات وتعزيز الأمن المجتمعي.

لقد فرضت الأزماتُ المتعاقبةُ في العراق، من نزاعاتٍ مسلَّحةٍ، وانتشار المخدرات، وارتفاع نسب الجريمة، وتزايد مظاهر العنف الأسري والمجتمعي، الحاجةَ إلى تفعيل دور الشرطة المجتمعية في الوقاية والتدخل والتهدئة، خاصةً في البيئات المحلية التي تحتاج إلى الحضور الأمني والإنساني أكثر من الردع الأمني الصارم.

يأتي هذا البحث ليسلِّط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤدّيه الشرطة المجتمعية في مواجهة الأزمات، من خلال تحليل أدائها، وتحديد التحديات التي تعيق فعاليتها، واقتراح الحلول التي من شأنها تعزيز دورها، بما يسهم في بناء مجتمعٍ آمنٍ ومستقرٍ يقوم على التعاون والثقة المتبادلة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

أولًا: مفهوم الأمن المجتمعي

الأمنُ المجتمعي هو حالةُ الاستقرارِ والشعورِ بالطمأنينة التي يعيشها أفرادُ المجتمع، نتيجةَ توافرِ منظومةٍ من التدابير الوقائية والآليات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية التي تحمي الأفرادَ من التهديدات بشتى أنواعها. ويمتد المفهومُ ليشمل أبعادًا اجتماعيةً ونفسيةً وثقافيةً، ويتجاوز المفهومَ

التقليديَّ للأمن المرتبط فقط بحماية النظام العام، ليعنى كذلك بحقوق الإنسان وتماسك النسيج الاجتماعي والوقاية من التطرف والجريمة (الأعرجي، ٢٠٢١: ص١٥).

وقد أكدت تقاريرُ الأمم المتحدة على أن الأمن المجتمعي يُعَدُّ أحدَ ركائز الأمن الإنساني، الذي يتطلّب حمايةَ الفرد من الخوف والعَوَز معًا، وذلك من خلال تمكين المجتمعات المحلية من حماية ذاتها بالتعاون مع مؤسسات الدولة. وفي العراق، يظهر مفهومُ الأمن المجتمعي بصورةٍ متشابكةٍ بسبب خصوصية البيئة ما بعد عام ٢٠٠٣، التي شهدت تحوّلاتٍ أمنيةً وديموغرافيةً في بعض المناطق، مما جعل الأمن المجتمعي ضرورةً لا ترفًا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦: ص: ٢٢).

ثانيًا: نشأة وتطوّر الشرطة المجتمعية

تعود جذورُ الشرطة المجتمعية إلى تجاربِ الأمنِ المحلي في بعض الولايات الأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي، وتهدف إلى إعادة بناء الثقة المتبادلة بين الشرطة والمجتمع المحلي، وتفعيل دور المواطنين في حفظ الأمن. وتُعَدُّ التجربةُ البريطانية من النماذج الرائدة التي انتقلت منها الفكرةُ إلى العديد من البلدان، ومع مرور الوقت تبنّت الأمم المتحدة هذا التوجّه كجزءٍ من إصلاحات قطاع الأمن في الدول الخارجة من النزاعات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦: ص: ١٠).

أمّا في العراق، فقد تمَّ تأسيسُ الشرطة المجتمعية رسميًا بعد عام ٢٠٠٣، بدعمٍ من بعثة الأمم المتحدة ومنظماتٍ دوليةٍ أخرى، وكان هدفُها إعادةَ دمجِ الشرطة في المجتمع بعد فقدان الثقة بين الطرفين، من خلال تشكيل فرقٍ ترتدي الزيَّ المدنيَّ أحيانًا، وتعمل على التوعية والوساطة

ومكافحة الظواهر الاجتماعية الخطيرة مثل العنف الأسري والتطرف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦: ص: ١٤).

ثالثًا: فلسفة الشرطة المجتمعية ومبادئها

تعتمد الشرطة المجتمعية على مجموعةٍ من المبادئ الجوهرية التي تمثّل نقلةً نوعيةً في الفكر الأمني، ومن أبرزها:

١. **الشراكة مع المجتمع المحلي:** يقوم عمل الشرطة على التفاعل الإيجابي مع المواطنين، وليس على مراقبتهم أو ضبطهم فقط.

٢. **الوقاية خيرٌ من العقاب:** الاهتمام بمنع الجريمة من جذورها من خلال التوعية، والتدخّل المبكر، وبناء علاقات الثقة.

٣. **التركيز على المشكلات المحلية:** إعطاء الأولوية لحلّ النزاعات والمشكلات التي تهمّ سكان كلِّ حيٍّ أو منطقة.

٤. **الاستجابة السريعة للتغيّرات:** تطوير آلياتٍ مرنةٍ لمتابعة الأزمات المجتمعية والتفاعل معها.

٥. **المسؤولية المشتركة:** تعزيز شعور المواطن بأنه شريكٌ في الأمن، وليس فقط متلقّيًا للخدمات الأمنية. وتنطلق هذه الفلسفة من مبدأ أن الأمن الحقيقي لا يتحقق بالقوة وحدها، بل يحتاج إلى تلاحمٍ مجتمعيٍّ ووعيٍ جماعي (الأنصاري، ٢٠٢٠: ص٤٥).

رابعًا: العلاقة بين الشرطة المجتمعية والأمن

تُعَدّ الشرطة المجتمعية الوسيلةَ العمليةَ لتحقيق الأمن المجتمعي في ظلِّ تعقّد الأزمات وتزايد الضغوط المجتمعية، ويمكن تلخيص العلاقة بين الطرفين بالنقاط الآتية (الأعرجي، ٢٠٢١: ص١١٢):

١. **الأمن المجتمعي هدفٌ استراتيجيٌّ لعمل الشرطة المجتمعية**، فهي تسعى إلى بناء بيئةٍ آمنةٍ عبر الوقاية، لا المواجهة فقط.

٢. **الشـــرطة المجتمعية تســـهم في التهدئة المجتمعية خلال الأزمات**، من خلال خطابٍ غير عنيف، وتواصلٍ مباشر مع الشرائح المتأثرة.

وكلّما زادت ثقةُ المجتمع بالشرطة، زادت فعاليةُ الأمن المجتمعي، والعكس صحيح. كما أن الدور الإنساني للشرطة المجتمعية، مثل دعم الفئات الهشّة (كالنساء، والأطفال، والنازحين)، يُعَدّ عنصرًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار. وقد أظهرت العديد من الدراسات في العراق أن الشرطة المجتمعية اســـتطاعت، في بعض المناطق، أن تكون **صـــمّام الأمان** في حالات النزاع، عبر التفاوض، والتوعية، ومنع تفاقم بعض الأزمات (منظمة صوت المجتمع، ٢٠٢٢: ص٧).

المبحث الثاني

الأزمات في العراق وتأثيرها على الأمن المجتمعي

أولًا: أنواع الأزمات التي واجهها العراق

لقد مرّ العراق خلال العقود الأخيرة بســـلســـلةٍ من الأزمات المتعدّدة والمعقّدة، التي تراوحت بين الأزمات الأمنية والسياسية والصحية والاقتصادية والاجتماعية. وتكمن خطورة هذه الأزمات في تداخلها الزمني والمكاني، وفي ضـــعف قدرة الدولة على إدارتها بشـــكلٍ متكامل، مما أثّر بشـــكلٍ مباشرٍ على الأمن المجتمعي (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ص١٢).

١- الأزمات الأمنية

تُعَدّ الأزماتُ الأمنيةُ الأشدَّ أثرًا على المجتمع العراقي، فقد شهدت البلاد: (مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١: ص٨).

- الغزوَ الأمريكي عام ٢٠٠٣، وما أعقبه من انهيار مؤسسات الدولة.
- صعود التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش، واستيلاؤها على مناطق شاسعة من البلاد.
- النزاعات المسلحة الطائفية والعرقية.
- ظهور الميليشيات المسلحة خارج سلطة الدولة.

وقد أدّت هذه الأزمات إلى تراجع دور المؤسسات الأمنية التقليدية، وتزايد الاعتماد على شبكات الحماية العشائرية أو الطائفية، مما زاد من تفكّك البنية المجتمعية. (الأعرجي، ٢٠٢١: ص٧٨)

٢- الأزمات الصحية

من أبرزها جائحة كوفيد-١٩ التي ضربت العراق منذ عام ٢٠٢٠، وأظهرت هشاشة النظام الصحي، كما زادت من ضعف الشرائح الفقيرة والهشّة، وتسببت في ارتفاع معدلات البطالة والعنف الأسري والاضطرابات النفسية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١: ص١٤).

وأشارت تقارير وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية إلى أن التباعد الاجتماعي وغياب الخدمات الطبية في الأطراف أدّيا إلى فقدان الثقة بالمؤسسات الرسمية، وزيادة لجوء السكان إلى حلولٍ بديلةٍ غير مؤسساتية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١: ص١٨).

٣- الأزمات الاقتصادية

يعاني العراق من اعتمادٍ مفرطٍ على الإيرادات النفطية، مما جعله عُرضةً للتقلبات في أسعار النفط، إضافةً إلى تفشّي الفساد وسوء الإدارة المالية. وقد أدّى ذلك إلى (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ص٢٠):

١. ارتفاع معدلات البطالة والفقر.
٢. توسّع الاقتصاد غير الرسمي.

٣. تزايد الجريمة الاقتصادية كالسرقة والابتزاز.

وقد أثّرت هذه الأزمات بشكلٍ مباشرٍ على الشعور بالأمان الشخصي والاقتصادي، وزادت من ضعف الالتزام المجتمعي بالقوانين (الأعرجي، ٢٠٢١: ص٨٥).

٤- الأزمات الاجتماعية

من أبرزها فترة النزوح الداخلي التي رافقت النزاعات المسلحة، حيث تداخلت فيها مشكلات حماية النساء من العنف والابتزاز، إضافةً إلى أزمة جائحة كورونا، التي دفعت الشرطة المجتمعية إلى تكثيف جهودها في نشر التوعية الصحية، وتوزيع المستلزمات، ومساعدة الحالات الإنسانية. (جامعة بغداد، ٢٠٢١: ص٤٢؛ منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١: ص٢٠).

وقد أظهرت تقارير وزارة الداخلية أن الشرطة المجتمعية كانت من أكثر الأجهزة قربًا من المواطنين في ظلّ الأزمات، نظرًا لطبيعة عملها القائم على التفاعل لا الصدام (الداخلية – مديرية الشرطة المجتمعية، ٢٠٢٣: ص١٢؛ منظمة صوت المجتمع، ٢٠٢٢: ص ٩).

المبحث الثالث

دور الشرطة المجتمعية في إدارة الأزمات

في ظلّ تعدّد الأزمات التي يمرّ بها العراق، وتزايد التحديات الأمنية والاجتماعية، برزت الشرطة المجتمعية كأحد الفواعل المهمة في إدارة الأزمات المحلية بأسلوبٍ غير تصادمي، يقوم على التفاعل والتواصل وبناء الثقة. فقد أثبتت التجربة العراقية أن المقاربات الأمنية التقليدية وحدها لم تعد كافية، بل هناك حاجة ماسّة إلى نماذج أمنية تركز على الشراكة والوقاية والتدخل السلمي (الأعرجي، ٢٠٢١: ص٩٠).

أولًا: التوعية المجتمعية والوقاية

من أهمّ أدوار الشـــرطة المجتمعية خلال الأزمات هو نشـــر الوعي الوقائي والتثقيف الأمني والاجتماعي، بهدف منع تفاقم الأزمات ومساعدة السكان على التعامل معها بوعيٍ. تجلّى ذلك في النزوح الجماعي الذي طال ملايين المواطنين نتيجة العمليات العســكرية ضـــد "داعش"، وتفكك بعض الأســـر والمجتمعات المحلية، والعنف الأســـري والتنمر والعزلة الاجتماعية، لاســـيّما في صـفوف الشـباب. وقد سـاهمت هذه الأزمات في زيادة الانحراف وانتشـار المخدرات وارتفاع نسـب الطلاق والانتحار، مما خلق مناخًا اجتماعيًا هشًّا يهدد السلم المجتمعي (منظمة صوت المجتمع، ٢٠٢٢: ص١٢).

ثانيًا: تأثير الأزمات على الأمن المجتمعي

١. تآكل الثقة بين المواطن والدولة:

في ظل الأزمات المتكرّرة أصـبح كثير من المواطنين يشـككون في قدرة الدولة على حمايتهم، ممّا أدى إلى فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية، خصـوصًـا في المناطق التي تأثرت بالحروب أو النزوح أو غياب الخدمات (الأعرجي، ٢٠٢١: ص٦٥).

٢. تصاعد السلوك العدواني والعنيف:

أثبتت الدراســات أن الأزمات، خصــوصًــا الاقتصــادية والاجتماعية، تزيد من احتمالية الســلوك العنيف، سـواء في البيوت أو المدارس أو الشـوارع، وهو ما لاحظته فرق الشـرطة المجتمعية في عملها الميداني داخل المناطق الحضرية (الزبيدي، ٢٠٢٠: ص٤٥).

٣. انكماش التضامن المجتمعي:

أدّت الأزمات إلى تراجع القيم التعاونية والروابط الاجتماعية التقليدية، وظهور مظاهر الأنانية والانغلاق، خاصة في المجتمعات النازحة أو المهمشة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦: ص ٣٠).

٤. الحاجة إلى أنماط أمنية بديلة:

كلّما زادت الأزمات، ظهرت الحاجة إلى أنماط أمنية غير تقليدية تعتمد على المرونة والإنسانية والتواصل، وهو ما تحاول الشرطة المجتمعية تقديمه من خلال بناء جسور ثقة مع المواطنين وتقديم خطابٍ أمني غير عدائي (حمد، ٢٠٢٠: ص٣٠).

ثالثًا: دور الشرطة المجتمعية في ظلّ الأزمات

لقد برز دور الشرطة المجتمعية بشكل واضح خلال بعض الأزمات، خاصة في:

١- فترة محاربة الإرهاب:

حيث قامت الشرطة المجتمعية بفرقها بإعادة الثقة في المناطق المحررة من داعش. قامت فرق الشرطة المجتمعية في محافظات مثل الأنبار وذي قار وبغداد بـ: (إبرراهيم، ٢٠١٩: ص٧٥).

أ. تنظيم حملات ميدانية لتوعية السكان بمخاطر المخدرات والانحراف.

ب. تقديم إرشادات حول حماية الأطفال والنساء خلال الأزمات.

ت. التعاون مع وسائل الإعلام والمدارس لنشر الوعي. وقد أشارت تقارير مديرية الشرطة المجتمعية إلى أن نسبة التجاوب الشعبي مع حملات التوعية ارتفعت بعد عام ٢٠٢٠ بسبب أسلوب الطرح الإنساني وغير القسري.

٢- بناء جسور الثقة:

يُعدّ إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية أحد أهمّ الأدوار التي تتولاها الشرطة المجتمعية، خاصة في المناطق التي تعرضت للصراعات أو التهميش. ويتمّ ذلك من خلال: (الطائي، ٢٠٢١: ص١٨).

أ. تواجد عناصر الشرطة المجتمعية بشكل دائم في المناطق السكنية والمشاركة في النشاطات المدنية.

ب. الاستماع إلى شكاوى المواطنين وتوجيههم إلى حلول قانونية واجتماعية.

ت. احترام الخصوصية الثقافية والعشائرية للمجتمع المحلي. وتظهر الدراسات الميدانية التي أُجريت في محافظة نينوى أن ٧٠٪ من الأهالي يشعرون بارتياحٍ أكبر للتعامل مع الشرطة المجتمعية مقارنة بالقوات النظامية.

٣- الوساطة وحلّ النزاعات:

تقوم الشرطة المجتمعية بدور الوسيط الاجتماعي بين أطراف النزاع المحلي، سواء كان النزاع عشائريًا أو أُسريًا أو بين شباب الأحياء، وذلك من خلال (عبد الكريم، ٢٠١٩: ص٢٨):

أ. التدخل المبكر قبل تصاعد النزاع.

ب. إشراك الوجهاء والمختارين والأطراف الفاعلة في جلسات الوساطة.

ت. تقديم حلول قائمة على العرف والقانون معًا. فقد ساهم هذا الدور في منع العديد من النزاعات من التحول إلى أعمال عنف أو مشاكل جنائية، كما في حالات الطلاق أو قضايا الشرف أو الخلافات حول السكن والنزوح.

٤- دعم الفئات الهشّة:

تولي الشـرطة المجتمعية اهتمامًا خاصًـا بالفئات الهشّـة داخل المجتمع، مثل النسـاء المعنّفات، والأطفال المتسـربين من المدرسـة، والنازحين، والفقراء، وضـحايا الابتزاز الإلكتروني. وتقوم الفرق المختصـة بزياراتٍ ميدانية وتقديم دعمٍ نفسـي، أو إحالة الحالات إلى المنظمات المعنية، بالتعاون مع دوائر المرأة والطفولـة ومراكز الـدعم القـانوني (منظمـة فِكر للبحوث والـدراسـات، ٢٠٢٢: ص١٥).

وفي تقرير عام ٢٠٢٣، بيّنت مديرية الشـرطة المجتمعية أن نسـبة التدخل في حالات العنف الأسـري ارتفعت بمعدل ٤٠٪ مقارنة بالعام السـابق، نتيجة التوسـع في فرق الدعم الاجتماعي (حمد، ٢٠٢٠: ص٤٢).

٥- التعاون مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني:

تلعب الشرطة المجتمعية دورًا تنسيقيًا مهمًّا بين المؤسسات الأمنية والمدنية، من خلال التعاون مع دوائر الصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية في متابعة الحالات، وتنظيم ورش عمل وندوات مشـتركة مع منظمات المجتمع المدني في مجال التوعية والوسـاطة. كما تشـارك في خطط الاستجابة للأزمات، مثل الخطط الخاصـة بجائحة كورونا أو خطط مواجهة المخدرات، وقد ساعد هذا التكامل المؤسسـي على زيادة فعالية التدخل في الأزمات وتخفيف العبء عن الأجهزة الأمنية التقليدية (مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢: ص٥٥).

٦- نماذج ميدانية من تدخلات الشرطة المجتمعية:

أ- جائحة كورونا:

قامت الشـــرطة المجتمعية بتوزيع الكمامات والمعقمات في الأحياء الفقيرة، وعملت على منع التجمعات الخطرة دون اســتخدام العنف، وســاهمت في حملات التوعية الصــحية، خاصــة في الأسواق والمدارس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢: ص١٨).

ب- مخيمات النزوح:

تدخلت فرق الشــرطة في حلّ النزاعات داخل المخيمات، وتم دعم النســاء النازحات ضــد العنف والاســتغلال، وســاعدت الشــرطة في التنســيق مع المنظمات لتوفير الدعم الإنســاني (منظمة فِكر للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢: ص٢٠).

ت- قضايا الابتزاز الإلكتروني:

تم رصــد مئات الحالات من الابتزاز عبر الإنترنت، وقامت الشــرطة المجتمعية بمتابعة الحالات سرًّا واستعادة الثقة لدى الضـحايا، ونفّذت حملات توعية في الجامعات والمدارس للوقاية من هذه الظاهرة (حمد، ٢٠٢٠: ص٤٨).

المبحث الرابع

التحديات والمعوقات

رغم الجهود المبذولة من قبل الشــرطة المجتمعية في العراق ونجاحها في تحقيق بعض الإنجازات الميدانية، إلا أن عملها ما زال يواجه جملة من التحديات البنيوية والإدارية والمجتمعية التي تُحدّ من فعاليتها وتُضــــعِف قدرتها على أداء دورها في إدارة الأزمات وتعزيز الأمن المجتمعي. وتعود

هذه التحديات إلى عوامل متداخلة تشـــمل نقص الموارد، وضـــعف التنســـيق، وغياب الوعي المجتمعي، والتأثيرات السياسية والأمنية العامة في البلاد. (الأعرجي، ٢٠٢١: ص٥١).

أولًا: ضعف الإمكانيات البشرية واللوجستية

١. نقص الكوادر المدرّبة:

تعاني الشـرطة المجتمعية في العديد من المحافظات من قلّة العناصـر المؤهلة والمتخصـصـة في التعامل مع الأزمات المعقدة، خصـوصًـا في مجالات الدعم النفسـي والوسـاطة المجتمعية والتعامل مع الفئات الهشّـة. وقد أشـار تقرير وزارة الداخلية إلى أن نسـبة العناصـر المدرّبة تدريبًا تخصـصـيًا في فرق الشـــرطـة المجتمعيـة لا تتجـاوز ٣٥٪ في بعض المحـافظـات (برنـامج الأمم المتحـدة الإنمائي، ٢٠٢٢: ص٤٢).

٢. محدودية الموارد:

تشـكو أغلب شـعب الشـرطة المجتمعية من قلّة الآليات والمقرّات والتجهيزات التقنية اللازمة، مما يعيق تنفيذ المبادرات الميدانية مثل حملات التوعية أو الاسـتجابة السـريعة للبلاغات. وفي بعض المناطق الريفية أو المحرّرة حديثًا، قد تفتقر الشـــرطة المجتمعية حتى إلى مقرات ثابتة، وتعتمد على التعاون مع مراكز الشرطة المحلية أو المجالس البلدية (حمد، ٢٠٢٠: ص٥٣).

ثانيًا: ضعف التنسيق مع المؤسسات الحكومية

تعاني فِرق الشـرطة المجتمعية من غياب آلية واضـحة ومسـتدامة للتنسـيق مع الوزارات والدوائر المعنية الأخرى مثل: الصـــحة، والتربية، والعمل، والهجرة، والعدل، مما يحد من قدرتها على الإحالة والمتابعة. وغالبًا ما تنفذ نشـاطاتها بشـكل فردي أو بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني دون وجود دعم مؤسـسـي من الدولة، كما أن غياب غرف تنسـيق أزمات دائمة يجعل الاسـتجابة

مشـتّتة وعشـوائية خلال الأزمات الكبرى، كما حدث في بعض المحافظات أثناء جائحة كورونا أو في إدارة مخيمات النزوح (الأعرجي، ٢٠٢١: ص ٥٥؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢: ص ٤٥؛ مديرية الشرطة المجتمعية – وزارة الداخلية، ٢٠٢٢: ص ١٨).

ثالثًا: قلّة الوعي المجتمعي بدور الشرطة المجتمعية

لا تزال شـرائح واسـعة من المجتمع العراقي تجهل طبيعة عمل الشـرطة المجتمعية وتخلط بينها وبين الشـرطة النظامية التقليدية، مما يضـعف الثقة المتبادلة وعلاقة التفاعل. ومن أبرز مظاهر هذا التحدي مقاومة بعض الأهالي لتدخل الشـرطة المجتمعية في القضـايا الأسـرية بحجة الخصـوصـية، وضـعف الإبلاغ عن الابتزاز الإلكتروني أو العنف الأسـري خوفًا من الفضـيحة، وعدم التعاون في الأنشـطة التوعوية أو الحملات الوقائية، لا سـيما في المناطق الريفية أو ذات الثقافة المحافظة. وقد أظهرت دراسـة مسـحية أجرتها منظمة محلية أن ٤٨٪ من المواطنين في مناطق غرب العراق لم يسـمعوا من قبل بالشـرطة المجتمعية أو لم يميزوا دورها عن بقية الأجهزة الأمنية (منظمة فِكر للبحوث والدراسـات، ٢٠٢٢: ص ١٠؛ الأعرجي، ٢٠٢١: ص ٥٧؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢: ص ٤٦).

رابعًا: السياق الأمني والسياسي العام

١. تسييس بعض الملفات:

في بعض الحالات، يتداخل عمل الشرطة المجتمعية مع أجندات سياسية أو عشائرية، خاصة في قضايا النزاع أو الحملات التوعوية، مما يضعف استقلاليتها ويعرض أفرادها للضغوط (الأعرجي، ٢٠٢١: ص ٦٠).

٢. **تحديات المناطق المحرّرة:**

في المحافظات التي كانت تحت سيطرة داعش، لا تزال هناك بقايا مناخات عدم الثقة أو العداء تجاه المؤسسة الأمنية، ويصعب على الشرطة المجتمعية التحرك بحرية دون تنسيق أمني أو عشائري مسبق (مديرية الشرطة المجتمعية – وزارة الداخلية، ٢٠٢٢: ص٢٠)

٣. **التهديدات الأمنية:**

يتعرض بعض أفراد الشرطة المجتمعية إلى تهديدات مباشرة بسبب تدخلهم في القضايا الحساسة مثل الابتزاز، والعنف الأسري، أو النزاعات العشائرية، مما يؤدي إلى تردد بعضهم في أداء المهام كاملة دون حماية. (خلف، ٢٠١٩: ص٤٥).

خامسًا: محدودية الدعم القانوني والتشريعي

لا توجد في العراق حتى الآن قوانين صريحة تنظم عمل الشرطة المجتمعية ككيان مستقل أو كقوة تدخل وقائية، مما يجعلها تعمل ضمن أطر فضفاضة تعتمد على الاجتهاد الفردي والتوجيهات الإدارية. كما أن القوانين العراقية ما زالت تعطي صلاحيات الحسم للأجهزة الأمنية التقليدية أو القضاء، دون توسيع دور الشرطة المجتمعية كوسيط اجتماعي مؤثر أو كمساهم مباشر في الحلول المجتمعية (الأعرجي، ٢٠٢١: ص٦٣).

المبحث الخامس

النتائج والتوصيات والمقترحات

استنادًا إلى ما تم عرضه من تحليل نظري لأدوار الشرطة المجتمعية وتقييم التحديات التي تواجهها في العراق خلال الأزمات، تبرز الحاجة إلى وضع مجموعة من النتائج التوصيات العملية

والاستراتيجية التي تسهم في تعزيز فعالية هذا الجهاز الحيوي وتوسيع تأثيره الإيجابي على الأمن المجتمعي:

نتائج البحث

١. **بين البحث** أن الأزمات التي واجهها العراق خلال العقود الأخيرة اتّسمت بالتعقيد والتداخل الزمني والمكاني، إذ تراكمت الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية بشكل متزامن، مما فاقم ضعف الأمن المجتمعي وأفقد الدولة قدرتها على الاستجابة المتكاملة.

٢. **أظهر البحث** أن الأزمات الأمنية كانت الأشد تأثيرًا في بنية المجتمع العراقي، إذ أدّت الحروب، وصعود التنظيمات الإرهابية، وظهور الميليشيات المسلحة إلى تراجع دور المؤسسات الأمنية الرسمية وتنامي الولاءات الطائفية والعشائرية، الأمر الذي زاد من هشاشة الأمن المجتمعي.

٣. **كشف البحث** أن الأزمات الصحية، وخاصة جائحة كوفيد-١٩، لم تكن مجرد أزمة طبية، بل أزمة اجتماعية وأمنية أيضًا، إذ أدّت إلى تفاقم الفقر والبطالة والعنف الأسري، وفقدان الثقة بالمؤسسات الرسمية، ما جعل المجتمع يبحث عن بدائل غير مؤسسية.

٤. **أكد البحث** أن الأزمات الاقتصادية في العراق ذات جذور هيكلية، سببها الاعتماد شبه الكامل على النفط والفساد الإداري، وقد انعكست بشكل مباشر على الأمن الشخصي والاجتماعي من خلال انتشار البطالة والجرائم الاقتصادية وضعف الالتزام بالقوانين.

٥. **أوضح البحث** أن الشرطة المجتمعية أصبحت فاعلًا أساسيًا في إدارة الأزمات عبر تبنّيها مقاربة تفاعلية إنسانية تعتمد على الوقاية والتوعية والوساطة، بدلًا من القوة والإكراه، ما ساهم في تعزيز الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية في مناطق عدّة.

٦. **توصـــل البحث** إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الشـــرطة المجتمعية تتمثل في ضـــعف الإمكانيات البشـرية واللوجسـتية، وضـعف التنسـيق المؤسـسـي مع الوزارات، وغياب التشـريعات القانونية التي تنظّم عملها وتمنحها صلاحيات واضحة في إدارة الأزمات.

٧. **خلص البحث** إلى أن تعزيز دور الشـــرطة المجتمعية في المســـتقبل يتطلّب الاســـتثمار في التدريب والتأهيل، وتضـمينها ضـمن خطط إدارة الأزمات الوطنية، وتوسـيع شـراكاتها مع المجتمع المدني، لضمان بناء أمنٍ مجتمعي مستدام قائم على الثقة والتعاون والوقاية.

ثانياً: التوصيات والمقترحات

تعزيز التدريب والتأهيل المتخصص

١. تصـميم برامج تدريبية مهنية مستدامة لعناصـر الشرطة المجتمعية في مجالات إدارة الأزمات، والوساطة، والتعامل مع الفئات الهشة، والدعم النفسي، والعلاقات العامة.

٢. الاســـتفادة من الخبرات الدولية عبر ورش العمل مع المنظمات التي تمتلك تجارب في دعم الأمن المجتمعي.

٣. تضـمين مادة "الشـرطة المجتمعية" في المناهج الأمنية داخل معاهد وكليات الشـرطة، لخلق وعي مبكر لدى الضباط الجدد بأهمية الدور الوقائي والتفاعلي.

إدماج الشرطة المجتمعية في خطط إدارة الأزمات

١. خلال الكوارث الطبيعية والأزمات الصـــحية أو النزوح، بما يضـــمن تدخلها الســـريع والفعّال. تحديد أدوار واضـــحة ومقننة للشـــرطة المجتمعية ضـــمن الخطط الأمنية للوقاية من التطرف، والمخدرات، والجرائم الإلكترونية، والعنف الأسري.

٢. إشـراك الشـرطة المجتمعية في حملات التخطيط العمراني والتنمية المحلية، بما يضـمن أن تؤخذ الأبعاد الأمنية والاجتماعية في الاعتبار.

دعم التعاون مع المجتمع المدني

١. بناء شراكات منهجية بين الشرطة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني من خلال تنفيذ برامج توعية واستجابة للأزمات، وحملات إنقاذ أو دعم نفسي.

٢. إنشـاء مجالس محلية اسـتشـارية تضـم ممثلين عن الشـرطة، والأهالي، والشـيوخ، والشـباب، والنساء، والمنظمات، لتكون منصة للحوار والتخطيط المشترك.

٣. تأسـيس برامج تطوع شـبابي مجتمعي بإشـراف الشـرطة المجتمعية لتفعيل دور الشـباب في الوقاية المجتمعية ونبذ العنف وتعزيز المواطنة.

رفع الوعي المجتمعي وتعزيز الثقة

١. تنظيم حملات إعلامية وطنية لشـرح مفهوم الشـرطة المجتمعية وأدوارها عبر وسـائل الإعلام التقليدي ومنصات التواصل الاجتماعي.

٢. استخدام الشخصيات الدينية والثقافية في دعم الخطاب الأمني الإنساني والترويج للتعاون مع الشرطة المجتمعية.

٣. فتح قنوات تواصـل آمنة وسـرية مع المواطنين مثل (الخط السـاخن والرسـائل عبر التطبيقات) لتقديم البلاغات دون خوف أو إحراج.

تطوير الإطار القانوني والمؤسسي

١. إصـدار تشـريع خاص بالشـرطة المجتمعية ينظم عملها، ويحدد صـلاحياتها، ويوفر الحماية القانونية لعناصرها أثناء أداء الواجبات الاجتماعية الحساسة.

٢. تخصيص موازنات واضحة ومستمرة لبرامج الشرطة المجتمعية، خصوصًا في المحافظات المحرّرة والمناطق ذات الهشاشة الاجتماعية.

المصادر

١. إبراهيم، محمد عارف. (٢٠١٩). إدارة الأزمات والكوارث: المفهوم والاستراتيجيات. عمان: دار المسيرة.

٢. الأعرجي، قاسم محمد. (٢٠٢١). الأمن المجتمعي وبناء السلام: رؤى من الواقع العراقي. بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

٣. الأنصاري، جاسم حسين. (٢٠٢٠). الشرطة المجتمعية كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي في العراق. مجلة الدراسات الأمنية والاجتماعية، مجلد (٦)، عدد (٢)، ص. ١٣٠–١٥٠.

٤. البنك الدولي. (٢٠٢٢). تقرير عن الاقتصاد العراقي. النسخة الخاصة بالعراق.

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٦). تقرير الأمن الإنساني في الدول الخارجة من النزاعات.

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢٢). دور الشرطة المجتمعية في دعم السلم الأهلي في العراق. بغداد: مكتب العراق.

٧. جامعة بغداد – كلية الآداب. (٢٠٢١). أثر الشرطة المجتمعية في تعزيز الأمن في المناطق المحررة بمحافظة الأنبار. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع.

٨. جهاز الشرطة المجتمعية – وزارة الداخلية العراقية. (٢٠٢٣). خطة عمل الشرطة المجتمعية السنوية. بغداد.

٩. دائرة تنسيق الأزمات – وزارة الداخلية العراقية. (٢٠٢١). تقييم جاهزية الشرطة المجتمعية خلال الطوارئ. تقرير داخلي.

١٠. عبد الكريم، خلف. (٢٠١٩). الأمن المجتمعي والتحول في فلسفة الشرطة العراقية بعد ٢٠٠٣. مجلة الدراسات الأمنية، العدد (٤).

١١. علي، الزبيدي. (٢٠٢٠). الضغوط النفسية وعلاقتها بانتشار العنف الاجتماعي في العراق. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة بغداد، العدد (١٨).

١٢. علي، الطائي. (٢٠٢١). الشرطة المجتمعية كوسيط في حل النزاعات المحلية. مجلة السلام المجتمعي، بغداد.

١٣. الداخلية – مديرية الشرطة المجتمعية. (٢٠٢٣). التقرير السنوي لحملات التوعية. بغداد.

١٤. الداخلية – مديرية الشرطة المجتمعية. (٢٠٢٤). النشرة الفصلية لإحصائيات قضايا العنف الأسري – نيسان. بغداد.

١٥. الداخلية – مديرية الشرطة المجتمعية. (٢٠٢١). دليل الشرطة المجتمعية: المهام والواجبات. بغداد: مديرية العلاقات والإعلام.

١٦. الداخلية – مديرية الشرطة المجتمعية. (٢٠٢١). دليل تأسيس الشعب. بغداد.

١٧. حمد، أحمد شاكر. (٢٠٢٠). التحديات التي تواجه الشرطة المجتمعية في العراق. مجلة البحوث الاجتماعية والإنسانية، جامعة تكريت، المجلد (٤)، العدد (١).

١٨. مديرية الشرطة المجتمعية – وزارة الداخلية. (٢٠٢٢). التكامل المدني الأمني في إدارة الأزمات. بغداد.

١٩. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢١). تحليل التهديدات الأمنية في العراق بعد داعش. بغداد.

٢٠. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٢). الأمن المجتمعي في العراق: الواقع والتحديات. بغداد: مستشارية الأمن القومي.

٢١. منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢١). أثر جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي في العراق.

٢٢. منظمة صوت المجتمع. (٢٠٢٢). ثقة المواطنين بالشرطة المجتمعية – حالة نينوى.

٢٣. منظمة فِكر للبحوث والدراسات. (٢٠٢٢). استبيان الوعي المجتمعي بدور الشرطة المجتمعية في الأنبار.